واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وأثرها على سوق العمالة

فاطمة الزهراء عنان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

أحدث التطور التقني والمعرفي الذي صاحب الثورة التكنولوجية وتزايد الاتجاه نحو عالمية الأسواق إلى تعميق حدة المنافسة بين الدول ودفعها إلى التسارع نحو اكتساب قدرة تنافسية. والجزائر في ظل هذه التغيرات تسعى جاهدة لتحسين تنافسية اقتصادها من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات مست كل المجالات، وكان لهذه الأخيرة آثار عديدة على سوق العمالة، إذ طرأت عليه تغيرات جذرية وهيكلية خاصة فيما يشهده من تطور لمفهوم المرونة الذي يهدف لتحقيق كفاءة سوق العمل ويحتاج بالدرجة الأولى إلى يد عاملة ماهرة.

الكلمات المفاتيح: قدرة تنافسية، كفاءة سوق عمل، مرونة، إصلاحات اقتصادية، يد عاملة مؤهلة.

La Compétitivité de l'économie Algérienne et son impact sur le marché du Travail

Résumé

Les progrès techniques et cognitifs qui ont accompagné la révolution technologique et la tendance croissante vers la mise en place d'un marché mondial ont accentué l'intensité de la concurrence entre les États. L'Algérie, au regard de cette dynamique, s'efforce d'améliorer la compétitivité de son économie grâce à l'application d'une série de réformes qui touchent, quasiment, tous les domaines. Ces réformes ont eu plusieurs effets sur le marché du travail qui a subi des changements structurels drastiques, en termes d'évolution du concept de flexibilité. Ce dernier vise à atteindre l'efficacité du marché du travail, qui a besoin, en premier ressort, d'une main-d'œuvre qualifiée.

Mots clés: Compétitivité, efficacité du marché du travail, flexibilité, réformes économiques, main-d'œuvre qualifiée.

The Competitiveness of the Algerian Economy and its Impact on the Labor Market

Summary

The technical and cognitive progress that has accompanied the technological revolution and the growing trend towards the establishment of a world market have increased the intensity of competition between states. In view of this dynamic, Algeria seeks to improve the competitiveness of its economy through the application of a series of reforms affecting, nearly all areas. In addition, these reforms have had several effects, particularly on the labor market which has undergone drastic structural changes, especially in terms of evolution of the concept of flexibility which aims at achieving efficiency of this market which is, in the first instance, in great need of a skilled workforce.

Keywords: Competitiveness, labor market efficiency, flexibility, economic reforms, skilled workforce.

مـــقدمـــة:

فـي ظـل التحـولات والتـطورات الاقتصـاديـة والاجتماعية والتكنولوجية والإفرازات المتعددة للبيئة الحالية لأبعادها المختلفة، بات من المفروض على الحكومات التطلع إلى أرفع من مجرد زيادة النمو والاندماج الكامل في الاقتصاد الرأسمالي، إلى التوجه لتبني سياسات تنسجم وأوضاعها الحالية حتى تتمكن من تحقيق التوازنات الاقتصادية، والسعي الحثيث إلى رفع القدرة على تقديم إنتاج متميز قـادر علـى التنـافسيـة فـي الأسـواق العـالمية.

وتحاول الحكومة الجزائرية جاهدة الاندماج العالمي واكتساب قدرة تنافسية لاقتصادها من خلال جملة الإصلاحات التي مست جميع الجوانب خاصة فيما يتعلق بسوق العمالة ولما له من أهمية اجتماعية و اقتصادية، في ظل التغيرات التكنولوجية التي تفرض سيطرتها على الإنتاج العالمي من خلال شركات جعلت تمركزها يحتد نتيجة امتلاكها للتقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة التي تعتبر في حد ذاتها ميزة تنافسية تساهم في تطوير وتعزيز القدرات التنافسية الاقتصادية لبلدها الأم، وهذه الدول استفادت من هذه التطورات نتيجة لمرونة مختلف أسواقها، و عليه يتم طرح الإشكالية الآتية: "**ما هي الانعكاسات التي شهدها سوق العمالة نتيجة توجه الاقتصاد الجزائري نحو اكتساب قدرة تنافسية للاندماج في السوق العالمية ؟** ".

وانطلاقا من ذلك يتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مدخل نظري للتنافسية وسوق العمالة؛

المحور الثاني: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري؛

المحور الثالث: تأثير تنافسية الاقتصاد على سوق العمالة في الجزائري.

المحور الأول: مدخل نظري للتنافسية وسوق العمالة

I. مفاهيم عامة حول التنافسية الاقتصادية :

I. 1. مفهوم التنافسية:

أ- المعهد الدولي للتنمية الإداريـة IMD[(*)(1)] :

يعرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية على أنها: "مجال من مجالات اقتصاد المعرفة الذي يحلل الواقع والسياسات التي من شأنها أن تساهم في قدرة البلد على خلق المناخ الذي يساهم في استدامة تحقيق القيمة المضافة واستقرار أكبر للمواطنين".

ب- تعريف ميخائيل بورتر و آخرين [(2)]:

مجموعة من المؤسسات والسياسات الاقتصادية الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي عالية في الأمد المتوسط، حيث تقاس القدرة التنافسية من خلال قياس نمو الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة في الأجور وزيادة عوائد رأس المال – زيادة الربحية – وخلق مزيد من فرص العمل وبالتالي رفع مستوى معيشة .

جـ- تعريف الاتحاد الأوروبي[(3)]:

القدرة على تحسين مستوى المعيشة بصفة مستديمة للمواطنين، وتوفير مستوى عال من التشغيل والترابط الاجتماعي.

د- تعريف OCDE [(**)] **منظمة التنمية والتعاون الاقتصاد** [(4)] :

تعرفها على أنها: "قدرة المؤسسات الصناعية، والقطاعات والدول والمجموعات العالمية على توليد وبشكل دائم دخل ومستوى عمالة مرتفع نسبيا، وفي الوقت نفسه مواجهة المنافسة الدولية.

إذ يتضح أن العوامل المشتركة ما بين التعاريف السابقة الذكر توضح أن التنافسية جاءت لتغطية صعوبات اقتصادية دولية نشأت في الأصل من أزمات اقتصادية محلية خاصة فيما يتعلق بالعمالة

وما صاحبها من أزمة للبطالة والتي زادت حدتها العولمة الاقتصادية إذ باتت هذه المشاكل كالمرض المعدي الذي ينتقل من دولة إلى أخرى، ولإيجاد العلاج يتطلب تنشيط العوامل

الداخلية المحلية للدولة وخاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات الإنتاجية للوصول إلى تحسين مستويات معيشة الأفراد.

غير أنه قبل التطرق إلى إفرازات التطورات العالمية فإن المفاهيم السابقة تفصل في التعاريف بين تنافسية المؤسسة أو القطاع أو الدولة وإن كانت هناك علاقة وطيدة بينهم [5] .

✓ **على صعيد المؤسسة:** تعرف بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر فعالية وكفاءة من المنافسين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).

✓ **التنافسية على مستوى القطاع:** تعني قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وتقاس تنافسية قطاع ما من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة.

✓ **تنافسية الدولة:** فتعني قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها ويقتضي الأمر تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات ذات أجور مرتفعة مثلا حتى يضمن توليد دخول مرتفعة لأفراد الدولة.

ويمكن توضيح العلاقة ما بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة المذكورة سابقا: المؤسسة والقطاع والدولة بأنها علاقة تكاملية، بحيث إن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على الصعيد الكلي، إلا أن وجود مؤسسة أو صناعة ذات قدرة تنافسية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة[6]. فمثلا: ممكن أن تتحقق تنافسية المؤسسة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة، فإذا كان نمو الإنتاجية قد تحقق من خلال تقليص مدخل العمل عوضا عن زيادة المخرج لمستوى معين من مدخل العمل، فإن جانبا من المنافع المحققة على مستوى المؤسسة يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصا في الدخل والرخاء العام ينجم عن التخلص من العمالة ما لم يتم استيعاب تلك العمالة في المؤسسات أو مشاريع أخرى [7].

لذلك تتطابق مفاهيم التنافسية على الأصعدة الثلاثة إذا كان تحسين تنافسية المؤسسة الصناعية قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل ولهذا يستوجب أن يجري التحليل على المستويات الثلاث، ويتضح ذلك جليا من خلال طرح بورتر في دور الحكومة لتدعيم التنافسية الصناعية على المستويات الثلاث(المؤسسة والصناعة والدولة) في الشكل الآتي:

شكل رقم (01) : دور الحكومة في تدعيم التنافسية من خلال طرح بورتر

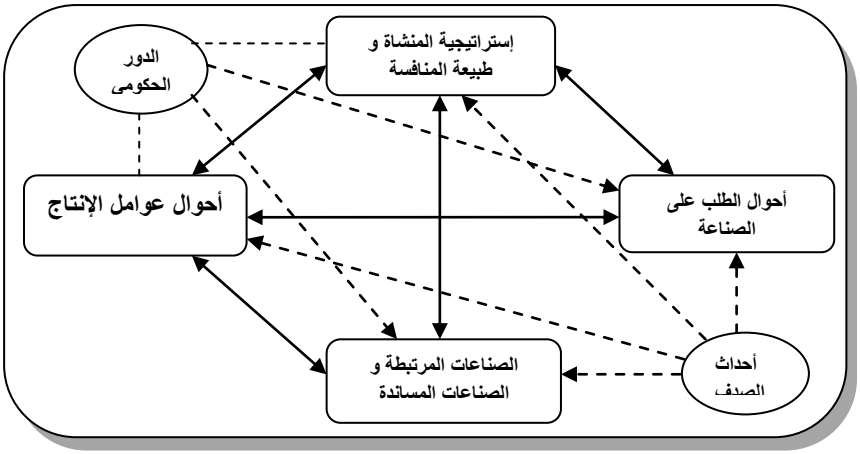

المصدر: عطا الله ورّاد خليل، "دور التنافسية في دعم قرارات اقتصاد المعرفة و التنمية المستدامة"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس: "اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة"، عمان، الأردن، 27- 28 أفريل، 2005، ص 16 .

من خلال الشكل السابق يتضح أن دور الحكومة يظهر في التأثير على شروط عناصر الإنتاج من خلال الإعانات والسياسات تجاه أسواق رأس المال والسياسة التعليمية، أو من خلال التأثير على شروط الطلب المحلي من خلال حجم المشتريات الحكومية والتغير فيها من خلال قوانين حماية المستهلكين فالحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المؤسسات، ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدواتها المتمثلة في تشريعات أسواق رأس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه.

ونظرا لتضارب المفاهيم فلا يمكن حصر التنافسية في تعريف موحد فهي تتغير حسب التطورات التي تحدث في العالم ففي السبعينيات من القرن الماضي ارتبط بجوانب التجارة الخارجية، وفي الثمانينيات من نفس القرن ارتبطت بالسياسات الصناعية، أما في التسعينيات ارتبطت بالسياسات التكنولوجية والآن فتشير إلى قدرة الدولة على رفع مستويات معيشة أفرادها.

I. 2. مؤشرات التنافسية:

تختلف مؤشرات التنافسية من معهد – أو منتدى – إلى آخر كل حسب و جهة نظره لمفهوم التنافسية أما بالنسبة للمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس بسويسرا الذي ينشر تقريره السنوي حول أوضاع التنافسية العالمية مستندا إلى مؤشر مركب لقياس مستويات التنافسية الوطنية لعينة واسعة من الدول ابتداء من 1979، فلقد حددت المؤشرات في اثني عشر مؤشرا وكل مؤشر رئيسي ينقسم بدوره إلى مؤشرات فرعية وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل (02): ركائز التنافسية العالمية

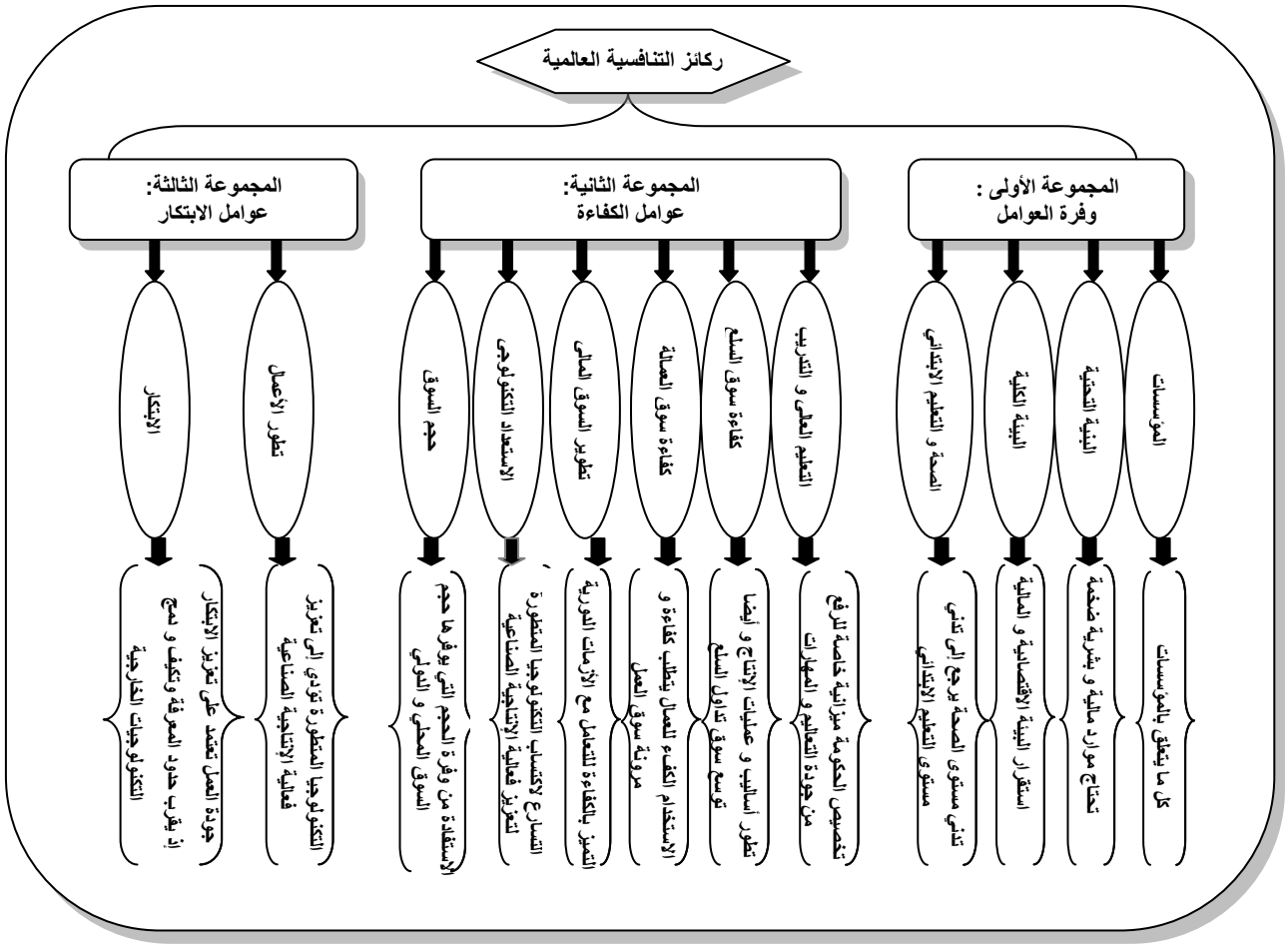

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع :

Professor Klaus Schwab,"The Global Competitiveness Report 2010–2011", World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland 2010, p 04 (بتصرف مع الترجمة)

يوضح الشكل "مؤشر التنافسية العالمي" الذي تم الاعتماد عليه ابتداء من سنة 2005 من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يضم الركائز الفرعية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معا ليصبح بديلا عن المؤشرين الخاصين بتنافسية النمو والأعمال واللذين كانا معتمدان في السنوات السابقة للسنة الذكورة، ويصنف هذا المؤشر الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور تنافسية اقتصادها وهي متمثلة في مجموعات كل واحدة منها تعبر عن مرحلة ما كالآتي [8]:

المجموعة الأولى وتمثل الدول التي تمر بمرحلة البداية والتي يحركها عامل التنافس على أساس عوامل الإنتاج أي بالاعتماد على العمالة غير الماهرة – ذات مستوى تعليمي ابتدائي – والموارد الطبيعية ونجاح هذه المرحلة من التنمية مرتبط أساسا بحسن أداء المؤسسات العامة والخاصة والبنية التحتية المناسبة ومستوى استقرار البيئة

الكلية والمالية، وتحسين الصحة والتعليم الابتدائي). خلال نجاح المرحلة الأولى سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور مع دفع عجلة التنمية، ما يؤدي إلى انتقال الدول إلى المرحلة الثانية و التي تتمثل في مجموعة عوامل الكفاءة حيث تعبر عن بداية تطوير عمليات الإنتاج بكفاءة أكثر مع الاهتمام المتنامي لجودة المنتج، عند هذه المرحلة تصبح التنافسية مدفوعة بشكل متزايد نحو تنمية الكفاءات من اليد العاملة من خلال التعليم العالي والتدريب المهني بما يتماشى واحتياجات سوق العمل ليصبح أكثر كفاءة و مرونة ومن جهة أخرى الاهتمام بتقدم الأسواق المالية، والقدرة على اكتساب التكنولوجيا المتطورة و كيفية الاستفادة منها في تعزيز الإنتاجية الصناعية، واستغلال حجم السوق المحلي والدولي.

عند تخطي الدول مرحلة تحقيق عوامل الكفاءة فإنها تنتقل إلى المرحلة الأخيرة وهي المجموعة الثالثة المعتمدة على الابتكار هذا الأخير يمكنه الحفاظ على ارتفاع الأجور، وبالتالي الحفاظ على مستويات معيشة أفضل، وذلك من خلال ابتكار منتجات جديدة ومختلفة على ما هو موجود في السوق باستخدام عمليات الإنتاج الأكثر تطورا. وهذه الركائز ليست مستقلة وإنما تجمعها علاقة متبادلة يميل فيها كل مؤشر إلى تعزيز الأخر للوصول إلى الهدف الأساسي ألا و هو تحقيق تنافسية الاقتصاد.

II . مفاهيم عامة حول سوق العمالة:

II .1 . مفهوم سوق العمالة :

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لسوق العمالة لذلك وجب التطرق لمفهوم قوة العمل، و ثم تعريف هذا الأخير نظر لاختلافه من نظرية إلى أخرى – الكلاسيك، كينز وغيرهم– ويمكن توضيحها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يأتي:

✓ **المفهوم الأول:** تشكل قوة العمل العنصر الإنساني في طريقة العمل فهي تمثل طاقة عضلية وذهنية للإنسان بطريقة العمل لا تستطيع أن تتم دون قوة العمل والعكس صحيح، حسب تنظيم العمل بطريقة يمكن أن يخضع الإنسان للآلة ولكن في طريقة العمل فإن قانون العمل والآلة يعملان بنفس الطريقة [9].

✓ **المفهوم الثاني:** كما يمكن تعريفها بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان وهي الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 –65 سنة وهي تشمل كل العاملين فعلا و كذلك العاطلين عن العمل، وكلما ارتفعت نسبة قوة العمل إلى حجم السكان كلما كان ذلك إيجابيا لأنه يساعد على زيادة حجم الإنتاج والدخل، وتسمى نسبة قوة العمل إلى حجم السكان نسبة المشاركة و تقاس بالصيغة الآتية [10]:

$$\text{نسبة المشاركة} = \left(\frac{\text{حجم قوة العمل}}{\text{حجم السكان}} \times 100 \right)$$

✓ **المفهوم**

✓ **الثالث** : والقوى العاملة حسب ديوان الوطني للإحصاء بالجزائر يعرف السكان الناشطين حسب مفهوم المكتب الدولي للشغل بمجموعة السكان المشتغلين زائد مجموعة السكان العاطلين بمعنى جميع العاملين.[***]

وعموما يمكن إعطاء المفهوم العام لسوق العمالة كما يأتي:

يهتم سوق العمالة بالقوى العاملة (السكان الناشطين) والتي تتكون من الأفراد والمشتغلين **(P0)**، بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن العمل لكنهم يرغبون في العمل **(STR)**، أما السكان العاملون أي القوى العامـلة المستخدمة فهي التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج و عليه انطلاقا من هذا التعريف يمكن استخلاص العلاقات الآتية [11]:

عدد السكان = عدد السكان النشطين + عدد السكان غير الناشطين

$$PT = PA + PNA$$

عدد السكان الناشطين = عدد الأفراد المشتغلين + عدد الأفراد العاطلين

غير أن عدم التوازن بين عرض العمل والطلب يؤدي إلى نشوء ظاهرة البطالة ذلك لأن عرض العمل يميل إلى الثبات تقريبا في المدى القصير والطلب على العمل يميل إلى التغيير مما يؤدي إلى سوء التكافئ بين عناصر الإنتاج هذا ما ينتج عنه ما يسمى البطالة [12].

المحور الثاني: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري

إن التغيرات الحالية والتطور التقني والمعرفي الذي صاحب الثورة التكنولوجية والانفتاح العالمي شجع على تحرير التنافس الدولي، وتجاوز حدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق النطاق الوطني والاقتصادي والسوق المحلي، ضمن ما يسمى بـ" **ما فوق الإطار الوطني**".

وللاندماج في حركية الاقتصاد العالمي تتطلع الحكومة الجزائرية إلى تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته حتى تكتسب قدرة تنافسية، و بالتالي القدرة على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طبعا إذا تمكنت من استخدام الطاقة القصوى لمواردها.

ولقد توجه الاقتصاد الجزائري منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين نحو الاعتماد على قوى السوق وآلياته بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وزيادة الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية وتطلعه إلى الأسواق العالمية في ظل شروط التنافسية الدولية، خاصة ونظرا لهذه التغيرات أصبحت التنافسية السمة الأكثر تعميقا في النظام العالمي الجديد، والجزائر كغيرها من الدول العربية تواجه تحديا لتصحيح اختلالاتها الهيكلية ضمن إصلاحات اقتصادية هيكلية، حتى تتمكن من رفع كفاءة أدائها بشكل عام، ولزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات خاصة السلع الصناعية وذلك بتدعيم قدراتها في الأسواق المحلية والدولية.

وتتطلب التنافسية في هذه البيئة العالمية الجديدة من الحكومات توفر القدرة على التعرف على الفرص الاستثمارية المواتية والاستجابة السريعة لها، من خلال توفير ما تتطلبه هذه الفرص من سلع أو خدمات وبجودة عالية، ويحتاج ذلك بدوره قدرة متميزة لدى المنتجين على الاستجابة السريعة لها من خلال توفير ما تتطلبه هذه الفرص لتطوير الإنتاج

والمنتجات، وتطوير أساليب وفنون التجارة والتوزيع، ويعتمد ذلك بالدرجة الأولى على توفير قوة عاملة على درجة عالية من المهارة وعلى قدرة ومرونة سريعتين للاستجابة لمتطلبات السوق، سواء كان سوق المنتجات أو كان سوق العمالة [13] .

ويعتبر تقرير التنافسية لدافوس لعام 2012 أشمل تقرير من نوعه إذ يضم 142 دولة و انطلاقا من هذا التقرير فالقدرة التنافسية يتم قياسها وفقا لـ 12 ركنا تم تعديلها في أكثر من مرة، ففي السابق كان الاهتمام ينصب على المحركات العامة للنمو مثل الاستثمار ورأس المال المادي والبنية التحتية، لكن مع التغيرات التكنولوجية و الحداثة في أساليب الإنتاج و الثورة ما بعد الصناعة ارتقت هذه الأركان في العقود الأخيرة لتمس آليات أخرى أكثر أهمية في العصر الحالي مثل التعليم و التدريب والحكم الراشد والابتكار والتميز واستقرار الأسواق، فحسب هذا التقرير ليس من المفروض توفير هذه المحركات دفعة واحدة في الاقتصاد ليكون ذا قدرة تنافسية عالية و إنما يعود ذلك إلى حساب متوسط الترجيحي لمختلف هذه العناصر.

وانطلاقا من هذا التقرير فان الجزائر احتلت المرتبة 87 سنة 2012 أي عرفت تراجعا بنقطة واحدة عن العام الماضي 2011 أين احتلت المرتبة 86 في حين كانت تتموقع المرتبة 83 عام 2010 أما عام 2009 فاحتلت المرتبة 99 وهي أضعف مرتبة عرفتها الجزائر منذ 2004، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (01) : تطور مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري من2004/ 2005 إلى غاية 2012/2011

السنة	2004/2005	2005/2006	2006/2007	2007/2008	2008/2009	2009/2010	2010/2011	2011/2012
الترتيب	71	82	77	81	99	83	86	87
النقطة	3.67	-	3.90	3.91	3.71	3.95	3.96	3.96
التغيير	3-	11+	5-	4+	18+	16-	3+	1+

المصدر : جدول من إنجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع[*] الآتي بالنسبة 2012/2011 :
Professor Klaus Schwab," The Global Competitiveness Report 2011–2012 ", World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland 2011, p 15. (بتصرف مع الترجمة)

[*] بالنسبة للسنوات من 2004 إلى 2009 المراجع المعتمدة من نفس الجهة أي تقارير التنافسية العالمية لكن الإصدارات تختلف حسب السنوات المعتمدة.

إن الترتيب التنافسي للاقتصاد الجزائري انطلاقا من السنوات 2005/2004 إلى غاية 2011- 2012 لا يكشف إلا هيكلة اقتصادية هشة، ويتضح ذلك جليا من خلال تحليل التنافسية انطلاقا من المجموعات الثلاث للفترة ما بين 2012/2011 وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (02) : يوضح ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري وفقا للمجموعات 2012/2011

المجموعات	المتطلبات الأساسية					القدرة على الكفاءة							عوامل الابتكار		
	العام	المؤسسات	البنية التحتية	بيئة الاقتصاد الكلي	الصحة و التعليم	العام	التعليم العالي و التدريب	كفاءة سوق السلع	كفاءة سوق العمل	تطور السوق المالي	الجهوزية التقنية	حجم السوق	العام	تطور الأعمال	الابتكار
الترتيب	75	127	93	19	82	122	101	134	137	137	120	47	136	135	132
النقطة	4.44	3.11	3.43	5.72	5.50	3.35	3.51	3.38	3.41	2.64	2.83	4.35	2.65	2.93	2.37

المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع :

Professor Klaus Schwab,"The Global Competitiveness Report 2011–2012", World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland 2011, p 18 – p 20 – p 22 (بتصرف مع الترجمة).

من خلال هذا الجدول يتضح بأن الحكومة الجزائرية وإن كانت تحاول جاهدة من خلال الإصلاحات التي اتبعتها إكساب اقتصادها تنافسية إلا أنها لا تزال أقل قدرة على المنافسة من جيرانها في المنطقة المغربية حيث تمكنت تونس من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا بترتيب 40 عالميا، أما المغرب فالمرتبة الثانية مغاربيا بترتيب 73 عالميا، في حين تحتل الجزائر مرتبة 87 عالميا بعد تأخر بنقطة واحدة عن سنة 2011 إذ كانت تحتل المرتبة 86 عالميا، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الضعف الذي تشهده خاصة في المجموعتين الثانية والثالثة، والجزائر خلال تقرير التنافسية تقع ضمن مرحلة الانتقال من (1) إلى (2) حيث تتوفر على المتطلبات الأساسية نتيجة وفرة العوامل الطبيعية – المحروقات – إلا أنها ضعيفة سواء من جانب الكفاءة أو الابتكار وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم (03): تصنيف الدول العربية حسب مراحل تطور التنمية و متطلبات التنافسية في كل من الجزائر والمغرب وتونس لسنة 2011-2012

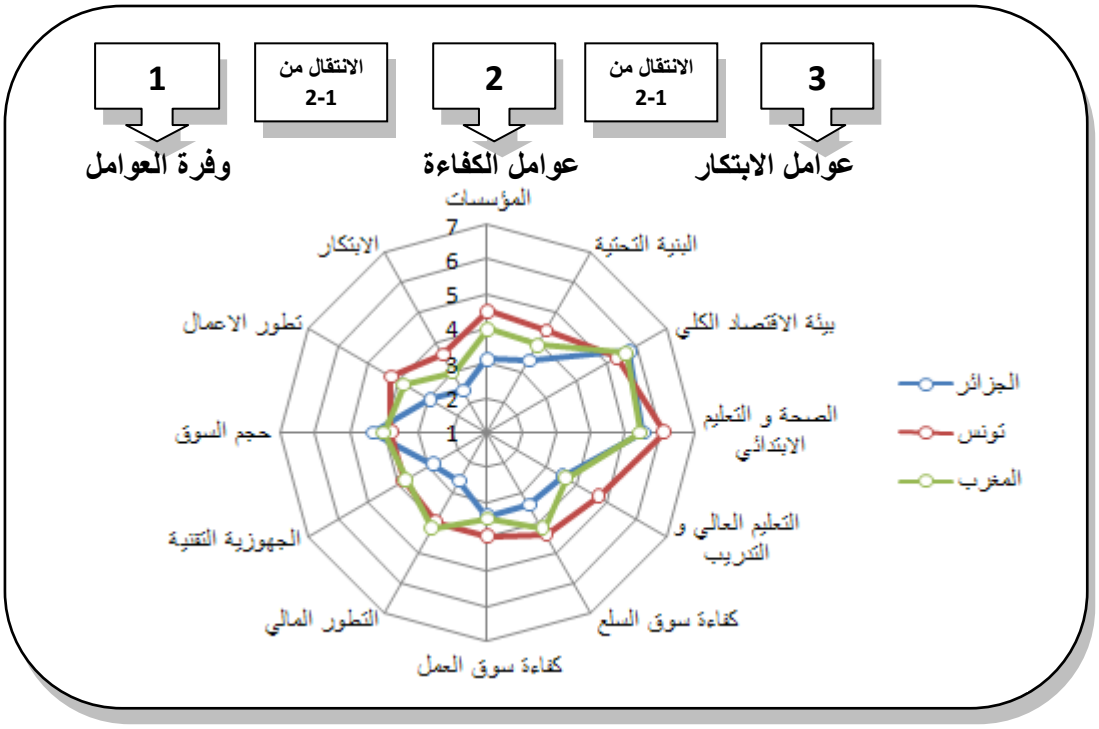

المصدر: الشكل من إنجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

Professor Klaus Schwab,"The Global Competitiveness Report 2011–2012", World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland 2011, p 76 – p 246 – p 328 (بتصرف مع الترجمة)

ويرجع ضعف الاقتصاد الجزائري من الجانب التنافسي إلى هيكلة اقتصادها فهو اقتصاد غني بالموارد الطبيعية والبشرية إلا أن كيفية استغلال هذه الموارد تفتقر إلى الكفاءة من جهة و ضعف مرونة الأسواق من جهة أخرى، إذ أن مجموعة عوامل الكفاءة تعتبر الأضعف على الإطلاق مقارنة بمجموعة المتطلبات الأساسية و عوامل الابتكار، وأضعف ما في هذه المجموعة كفاءة السوق عموما فكفاءة سوق السلع برتبة 134 عالميا من بين 142 دولة يليها السوق المالي الجزائري الذي يحتل المرتبة 137 عالميا و سوق العمل بترتيب 137 عالميا.

فعلى الرغم مما حققته الجزائر من إنجازات في مجال الاستقرار الاقتصاد الكلي إلا أن الفضل في ذلك يعود إلى عائدات البترول حيث أنها حققت خلال العشر سنوات الماضية إنجازات ملحوظة وإن كانت غير كافية إلا أنها حققت من خلالها معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي وانخفض التضخم، حيث يحتل النفط والغاز 55% من الناتج المحلي الإجمالي و98% من عائدات التصدير، والإصلاحات المتبعة من طرف الجزائر ما زالت محتشمة حسب وصف الصندوق النقد الدولي بالنظر إلى المخطط الخماسي الجديد 2015/2010 والذي تأمل الحكومة إنشاء حوالي 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسط بحلول عام 2014 [(14)].

المحور الثالث : تأثير تنافسية الاقتصاد على سوق العمالة في الجزائر:

ألقت التنافسية بآثارها على كل المجالات الاقتصادية وكان لسوق العمالة نصيبه من ذلك إذ طرأت عليه تغيرات جذرية وهيكلية في العقود القليلة الماضية فقد أسهمت التكنولوجيا في تغيير أشكال مؤسسات الأعمال وأساليب الإنتاج والإدارة، وزادت من حاجة الدول إلى قوة عمل ذات خصائص متنوعة ومتجددة وأضعفت الصلة بين زيادة الإنتاج ونمو العمالة وساهمت في بروز ظاهرة جديدة هي " **ظاهرة النمو بلا زيادة في الوظائف** " وقللت من حجم العمالة الأقل مهارة، وأصبحت القدرة على العمل أو الصلاحية للعمل هي أساس القدرة التنافسية و صار هناك تهديد استبعاد أولئك الذين لا يملكون المهارات المطلوبة والتي تتماشى واحتياجات سوق العمالة[15].

ففي الدول الصناعية المتقدمة التي تتميز بقدرة تنافسية عالية ناجمة عن استفادتها من التطور التكنولوجي و العلمي، أصبحت تعتمد في اجتيازها على وحدات إنتاج ذات الاستخدام المكثف للتكنولوجيا والتخلي عن الوحدات والصناعات وأساليب الإنتاج القديمة التي تعتمد على الاستخدام المكثف لليد العاملة بحيث لم يعد بالضرورة الزيادة في النمو الذي يدفع إلى الزيادة المضطردة في التشغيل وخلق وظائف جديدة.

وتعتمد التنافسية العالمية من خلال مؤشراتها على كفاءة الأسواق وتم قياس إمكانية الدول من خلال قدرتها على حسن تخصيص مواردها لأفضل استخدام متاح، وكفاءة سوق العمالة يتم من خلال تدريب وكفاءة القوى العاملة بما يتماشى والتغيرات العالمية، ويفرض ذلك على أي دولة تطوير هذه السوق خاصة " وأنه يمثل أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وتطوير ومواكبة التقدم، ووضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء الدور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة فضلا عن التوسع النوعي والكمي في برنامج التأهيل والتدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالي"[16] .

I. المرونة وأثارها على سوق العمالة في ظل اقتصاد تنافسي :

المرونة هي عبارة عن عملية يتم من خلالها تكيف ممارسات العمل مع التغيرات في الطلب على السلع والخدمات من خلال تعديل لكمية ونوعية العمل التي يتم الاعتماد عليها، وكما هو معروف حسب فريدريك تايلور: "تقليص الحركات غير المبررة"، أما حاليا ومع التسارع نحو التنافسية فرضت هذه الأخيرة تغير هيكلية سوق العمل من خلال تدعيمه بمرونة في أشكاله وأنماطه كالاعتماد على العمل بدوام جزئي والعمل متغير ساعات العمل والعمل المؤقت، والعقود المحددة بالفترات...الخ، أو اللجوء إلى تسريح العمال [17].

وللمرونة 7 أشكال[****] وأفضل النوعين هما:

المرونة العددية: تعتمد عليها الشركات التي تتعامل مع مجموعة صغيرة من العاملين الناشئين (مستقرين في عملهم)، و مجموعة اليد العاملة غير الثابتين وتكون أكبر من المجموعة الأولى (غير مستقرين)، إذ تتعاقد معهم من الباطن و هذا النوع من المرونات يكسب الشركة قدرة تنافسية عالية جدا على المدى القصير مما يجعل قدرتها المالية كبيرة.

المرونة الفنية (الوظيفية): وهي تعتمد على تكيف القوى العاملة داخل الشركة، و تهتم أكثر بالجوانب الفنية للعامل من خلال توجيه الاستثمار الطويل الأجل في القوة العاملة بإكسابها مهارات متعددة المهام، والقدرة الواسعة على الابتكار والإبداع،

ويمكّن العمال من خلال هذه المرونة المشاركة في أعمال التصميم و الابتكار والتكنولوجيا.

ويؤدي التكامل بين هذين النوعين إلى اكتساب مرونة ناجحة على مستوى الدولة ورغم الأهمية التي تحققها المرونة للتكيف مع التغيرات العالمية والاستفادة من فرص التنافسية غير أن ذلك يؤثر على حقوق العمال، إذ أن تشريعات السلطات الرسمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار درجة القبول من طرف القوى العاملة، في حالة تغيير لقوانين العمل وهذا ما يعرف "بالأمن المرن" و يعني تحقيق توازن المصالح بين العامل وصاحب العمل وبالتحديد درجة الأمان التي يحتاج لها العامل نتيجة المرونة التي تتميز بها المنظمة [18].

و يتم تحديد تأثير المرونة في حالة تحسين القدرة التنافسية على سوق العمالة في الشكل الآتي:

شكل رقم (04) : المرونة و تأثيرها على سوق العمالة في ظل اقتصاد تنافسي :

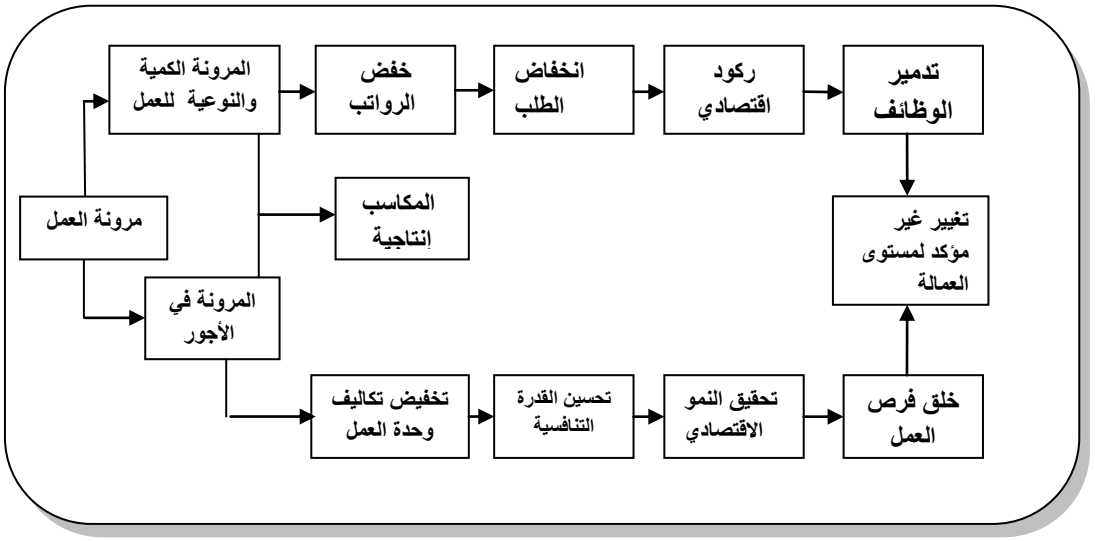

Source :M-B Baudet et L. Caramel,″ Croissance, progrès technique et emploi″, Le Monde, PARIS 7 Septembre 1999,
www,ses.ac-bordeaux.fr/spip_ses/IMG/doc/QDS_corrigee_flexibilite_.doc consulté le : 25-08-2011(بتصرف مع الترجمة)

وحسب هذا الشكل نلاحظ أن المرونة تؤثر على سوق العمالة بالدرجة الأولى في تخفيض الأجور، والتي بدورها أكثر مرونة وذلك نتيجة أشكال أنماط جديدة للعمل، وحتى يتمكن سوق العمالة من اكتساب مرونة يحتاج إلى يد عاملة ماهرة لها القدرة على التأقلم السريع مع متطلبات التنافسية.

فنظرا إلى ما يشهده العالم من تسارع شديد أصبح تدخل الدولة غير تقليدي من خلال تدعيم التنافسية على المستوى الكلي أو الجزئي، إذ أخذ دورها يعتمد على أساليب حديثة فبدلا من التدخل المباشر المتمثل في الإجراءات الحمائية ودعم الأنشطة الإنتاجية تحول إلى مساندة غير مباشرة ومتمثلة في تهيئة مناخ الأعمال، واستخدام أساليب جديدة ومبتكرة في الإنتاج وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير تنظيم العمل وأساليبه، وبالتالي التغيير في نوعية وكمية اليد العاملة المشتغلة بها بتطويرها،

وتكوينها وتأهيلها لاستخدام هذه التجهيزات الحديثة، ويتضح ذلك جليا في تجزئة العديد من أكبر المؤسسات الصناعية الأمريكية التي تملك قدرة تنافسية عالية للتجديد على مستوى المعدات وتجهيزات الإنتاج لا يكفي لرفع الطاقة الإنتاجية ما لم يصطحبه استثمار في اليد العاملة بتكوينها وتدريبها على استخدامها[19].

ويتضح هذا الأثر على سوق العمالة في الجزائر من خلال واقع التشغيل في الجزائر وتطور سياساته و تغير أنماطه.

II. واقع سوق العمالة في الجزائر:

رغم اختلاف السياسات و تغيرها من مرحلة إلى أخرى إلا أن واقع الأمر يكشف فشلها في إنجاز المطلوب منها والمتمثل في إيجاد حل لمشكلة البطالة في الجزائر، إذ أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والتحول نحو اقتصاد السوق خاصة بعد ما شهده الاقتصاد من تراجع المداخيل وضعف الاستثمارات العمومية أدت إلى عسر مالي متزايد بسبب الديون الخارجية ولقد اعتمدت أول برامج سنوية **Stand-By (1-3)** من نهاية 1989 إلى غاية 1998 غير أنه خلال هذه الفترة السوداء التي عاشها الاقتصاد خلفت آثارا جد سلبية منها: عدم الاستقرار الأمني وغلق الكثير من المصانع أنجر عنه تسريح واسع للعمال، ومنها البطالة خاصة فئة الجامعيين ما أدى إلى هجرة واسعة للأدمغة، ولقد بقيت هذه النتائج متواصلة في نهاية التسعينيات من القرن الماضي حيث أنه فقد ما بين 400 ألف إلى 600 ألف عامل مناصب عملهم نتيجة اتباع سياسة الخوصصة بغرض رفع كفاءة المؤسسات بهدف الحصول على ميزة تنافسية، وأيضا بسبب تراجع دور الدولة ورفع تدخلها في تحديد مناصب العمل وما يزيد الأمر حدة هو القوى العاملة بمستويات عالية من دون مقابل لمناصب عمل .

ولقد توجه الاقتصاد الجزائري نحو الإصلاحات الهيكلية منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي تغيرت إثره النظرة الى التشغيل، فإستراتيجية العمالة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق و التوجه نحو تحقيق قدرة تنافسية تسعى بالدرجة الأولى إلى التقليل من تكاليف عناصر الإنتاج، وذلك من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل للمدخلات و تبني سياسة زيادة أرباح إنتاجية العمل المحققة والمردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية، عكس ما كان عليه الحال في النظرة التقليدية في ظل التسيير الإداري للاقتصاد القائم على أن للمواطن الحق في التشغيل كهدف اجتماعي تضمنه الدولة، وهو ما تولد عنه بطالة مقنعة، خاصة في العقود الأخيرة نتيجة النمو الديمغرافي الذي تشهده المنطقة العربية ككل وتعتبر الدولة الجزائرية من بين الدول كثيفة النسبة الديمغرافية، خاصة الفئة التي أشير إليها بـ" الكتلة الشبابية "، مضافا إليها النمو المتسارِع في المجموع السكاني العام، وهذا سيطرح تحديات لا يستهان بها أمام الحكومة، لتوفير التعليم وفرص العمل لأعداد هائلة من الشباب، وبسبب هذه الكتلة الشبابية الكبيرة يتبين أن نسبة البطالة المرتفعة تتخذ منحى ارتداديا يقاوم التغيير ومن المتوقع أن يستمر على هذا المنوال في المستقبل المنظور [20].

إذ انه كل عام يشهد سوق العمل في الجزائر دخول حوالي 240000 داخلين جدد خلال الفترة 2000-2008 بسبب النمو الديمغرافي في حين تمكنت الحكومة من توفير 170000 منصب عمل سنويا خلال الفترة 2000-2008 [21]، ويتضح ذلك من خلال في الجدول الآتي:

جدول رقم (03) : إحصائيات سوق العمالة في الجزائر من 2005-2010

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناشطين	9493000	10110000	9969000	10315000	10544000	10812000
المشتغلين	8044000	886900	8594000	9145000	9472000	9735000
العاطلين عن العمل	1448000	124100	1375000	1170000	1072000	1076000
نسبة البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10

SOURCE : office National des statistiques 2011 (بتصرف مع الترجمة)

من خلال تحليل معدلات مشاركة السكان الناشطين اقتصاديا فهي في الإجمال منخفضة مقارنة مع البلدان الصناعية المتقدمة، حيث أن حوالي ربع السكان فقط ينجزون نشاطا اقتصاديا ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب هي [22]:

- ✓ انخفاض معدلات الخصوبة في السنوات الأخيرة؛
- ✓ مشاركة المرأة في سوق العمل؛
- ✓ ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم للجنسين معا؛
- ✓ ظاهرة العمالة غير الرسمية و انخفاض الأنشطة ذات القيمة المضافة العالمية مثل الزراعة والتي تشكل قيمة كبيرة في خلق فرص العمل؛
- ✓ ضعف القطاع الصناعي وضعف قدرته التنافسية و نسبة تصديره غير معتبرة؛
- ✓ اعتماد على قطاع المحروقات والذي خصص له حوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر من 95% من الصادرات إذ لا يوفر سوى 5% من فرص العمل في الاقتصاد في حين تقدر مساهمة الزراعة بـ 8% إلى 11% والصناعة انخفضت من 10% إلى 5% على مدى العقد الماضي .

ولا تعاني الدول النامية وحدها من الآثار السلبية للتنافسية على سوق العمالة وإنما تعتبر مشكلة تعاني منها الدول المتقدمة وإن اختلفت حدتها من اقتصاد إلى آخر والسبب في ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف مرونة سوق العمالة.

وحسب تقرير البنك الدولي فسوق العمالة في الجزائر يعاني من جمود كبير إذ أنه من المكلف استخدام العاملين و فصلهم، وذلك نظرا لعدم توافق بين المهارات المتوافرة ومتطلبات سوق العمل وإن كانت قطعت شوطا طويلا حيث قبل 10 سنوات كانت البطالة مرتفعة 50% وحاليا سنة 2011 أصبحت 21% إلا أنها تبقى مرتفعة (تصريح البنك الدولي 2011) .

وتحاول الدولة من خلال الإصلاحات المتبعة إكساب مرونة لسوق العمل لجعله أكثر تنافسيا من خلال تخفيض القيود المفروضة عليه حتى يتمتع بدرجة عالية من المرونة لجعله أكثر ليونة مع أثار التنافسية، إلا أنه ما زال أكثر جمودا مقارنة مع الأسواق الناشئة والانتقالية، وحسب تصريح للبنك الدولي فإن القدرة التنافسية لدولة ما تحتاج إلى أسواق عمل على درجة عالية من المرونة من أجل تخفيض حدة أثارها ذلك لأن اللوائح والتشريعات المتغيرة لصالح سوق تنافسي من شأنها أن تؤدي إلى أشكال غير مستقرة من العمالة [23].

III . التغيرات التي أحدثتها التنافسية على سوق العمالة :

ومن الآثار الناجمة عن سعي الحكومة للرفع من قدرتها التنافسية وتخفيف أثارها على سوق العمالة – على سبيل الذكر لا الحصر – ما يأتي:

1- إلغاء تدريجيا لدور الدولة وتشجيع القطاع الخاص:

منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي تغيرت النظرة إلى التشغيل ففي ظل الاقتصاد الموجه كانت تعتبر الدولة هي الراعية في توفير مناصب شغل للقوى العاملة باعتباره هدفا اجتماعيا تضمنه الدولة، إلا أن اعتناق والتوجه نحو سياسة اقتصاد السوق، ومحاولة مواكبة التقدم من خلال اكتساب ميزة تنافسية اضطرها إلى التوجه إلى خصخصة المؤسسات العمومية الآيلة إلى الإفلاس، والتي تعاني من بطالة مقنعة من جهة وضعف كفاءة القوى العاملة فيها، هذا التغير دفع إلى تسريح فئات واسعة للعمال سواء بسبب إغلاق المؤسسات من جهة أو بسبب خوصصتها وإعادة هيكلتها وتأهيلها للدخول إلى السوق التنافسي، والقطاع العام أدى إلى تشوهات سوق العمل من خلال زيادة التوقعات بطريقة غير موضوعية و تشجيع القوى العاملة الجديدة للانتظار للحصول على وظائف في هذا القطاع، إذ أن كثافة التركيز على التوجه في العمل في القطاع العام خصوصا من قبل أصحاب الكفاءات العلمية وبالتالي ذوي الرواتب العالية، من شأنها أن تفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشري بعيداً عن وظائف تحفز النمو الاقتصادي، وعلى المدى الطويل سوف تؤدي الكلفة المرتبطة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبب بانخفاض عامل إجمالي نمو الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلبا في الجهود التي تُبذل للحدّ من الفقر (تصريح البنك الدولي 2004).

في حين أن القطاع الخاص نظرا لسعيه الدائم لتحقيق الربح فإنه يعتبر الدافع القوي للإقبال على المخاطر وخوض معركة التنافسية في ظل اقتصاد السوق، ذلك من خلال تقليل التكاليف ما أمكن والاستثمار الجيد في الرأس المال البشري.

ولقد أثبتت الدولة فشلها في توفير مناصب شغل إذ أن هشاشة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بسبب التحكم الإداري (المركزي) كشف ضعفها في تغطية الطلب المتزايد على سوق العمل، كما كشف ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم سوق العمل في الجزائر وانعدام آليات التحكم فيه بصفة كلية، وفي ظل الاقتصاد الموجه تم فتح أبواب التشغيل غير المنتج على مصراعيه وسوء إدارة القوى العاملة وإهمال تدريبها وإعادة تأهيلها، بحيث لم تعد أعداد المشتغلين والزيادة في التشغيل تساهم في ازدياد النمو وتحقيق قدرة تنافسية وإنما يساهم الإنفاق الإداري على كتلة الأجور في تخفيض الإنفاق الاستثماري على مستوى الكتل الاقتصادية الكلية للوحدة الإنتاجية، حيث أثر سلبا على تنمية الموارد البشرية وقيم العمل المنتج والإبداعي، الأمر الذي أضعف الصناعات الوطنية وجعلها في مصف الدول الأكثر ضعفا من ناحية القدرة التنافسية، ولأجل تدارك ذلك اضطر أصحاب المنشآت إلى التسريح التعسفي للعمال، وإعادة هيكلة وتنظيم علاقات العمل والاستخدام بما يحقق لهم المرونة في تخفيض الأجور وتغيير أنماط وممارسات العمل والرفع من إنتاجية العمل كما ونوعا.[24] و يتضح لك جليا في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04) : نصيب القوى العاملة في كل قطاع العام و الخاص

	2005		2006		2007		2008		2009	
العام	2964	%36.85	2746	%30.96	2987	%34.75	3149	%34.4	3234	%34.1
الخاص/مختلط	5081	%63.15	6123	%69.04	5607	%65.25	5996	%65.6	6236	%65.9
المجموع	8045	%100	8869	%100	8594	%100	9145	%100	9472	%100

SOURCE : office National des statistiques, 2009 (بتصرف مع الترجمة).

ورغم الأرقام الموضحة أعلاه فالاستحواذ الأكبر للعمالة كان من نصيب القطاع الخاص، و لكن واقع الأمر يكشف أن برنامج التعديل الهيكلي الذي اعتمدته الدولة والذي كان من أهم سيماته خوصصت المؤسسات العمومية كانت آثاره غير متوقعة و زادت الوضع تعقيدا، إذ أنها مست سوق العمالة فالدراسات المختلفة تبين أن ما قدره 400000 إلى 600000 شخص فقدوا مناصب عملهم[25]، وإن كان تقليص مساهمة الحكومة قد حسن من الأداء الاقتصادي قياسا بمعدلات النمو الناتج المحلي، إلا أن خصخصة مشروعات القطاع العام و بعض الأنشطة والخدمات الحكومية أثر سلبا على سوق العمل نظرا لعدم كفاءة وضعف مرونته للتغير مع متطلبات السوق [26] .

ولم تكن الخصخصة في جوهرها فرصا استثمارية جديدة يترتب عليها فرص عمل جديدة تهدف إلى تحسين أدائها التنافسي و إكساب سوق العمالة مرونة لمواكبة هذه التغيرات بل هي مجرد انتقال ملكية المشروعات القائمة من القطاع العام والحكومي إلى القطاع الخاص، أو بالأحرى هي عملية توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ولقد اضطرت العديد من المشروعات إلى تسريح واسع للعمالة الزائدة في سبيل تخفيف العبء و تقليل التكاليف ولقد كانت فئة العمال ضعيفة التأهيل هي الفئة التي كان نصيبها

مرتفعا من عملية الاستغناء، وهذا يعكس الجمود الذي يتسم به سوق العمل الجزائري.

2 – تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في بيئة تنافسية:

إن وجود قطاع خاص مفعم بالحيوية بشركات تقوم باستثمارات وتخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الإنتاجية هدف تسعى إليه كل الحكومات من أجل اكتساب قدرة تنافسية، إلا أنه يفترض من طرف الجهات الرسمية المسؤولة توفير بيئة قانونية تتسم بالكفاءة والبساطة في تطبيق هذه الإجراءات، ويعتبر التقرير السنوي لممارسة أنشطة الأعمال من طرف البنك الدولي المسؤول عن قياس الإجراءات الحكومية المطبقة ولقد تم تحديدها في تسعة مجالات هي: بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود و تصفية النشاط التجاري، كما يعرض بيانات خاصة بتوظيف العمال.

ويعتبر تحسين ممارسة الأعمال من الإجراءات الهامة التي من شأنها أن تعمل على إصلاح المناخ الاستثماري وتعزيز قدرة التنافسية للاقتصاد من خلال تبيان مواضع الضعف ومحاولة تصحيحها[27].

والجزائر تعتبر من بين الدول 183 التي يضمنها تقرير ممارسة الأنشطة لسنة 2011 حيث جاء ترتيبها في المرتبة 136 و نفسه في سنة 2010.

ويمثل الحفاظ على فرص العمل وخلق الوظائف وأنشطة الأعمال المنتجة أولوية بالنسبة للمعنيين بوضع السياسات في جميع أنحاء العالم، فالقواعد والتشريعات المنظمة للعمل تنطوي على مرونة كافية تساعد العاطلين عن العمل حاليا أو العاملين في القطاع غير الرسمي على الحصول على وظائف جديدة في القطاع الرسمي، ومن المفروض أن توفر الحماية اللازمة للعاملين حتى لا تتأثر إنتاجيتهم[28].

ويتم قياس جمود العمل بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات هي: صعوبة التوظيف، وجمود ساعات العمل، وصعوبة تكرار وقياس التكاليف، وكل مؤشر يأخذ القيم بين 0-100 والقيم الأعلى تشير إلى سوق عمل أكثر جمودا.

فبالنسبة لمؤشر صعوبة التوظيف فتشير إلى مرونة الحصول على عقود العمل، أما مؤشر جمود ساعات العمل فيشمل القيود المفروضة على عطلة نهاية الأسبوع ليلا ونهارا، والمتطلبات المتعلقة بوقت العمل وعدد ساعات العمل الأسبوعية وتكاليف هذه العطلة المدفوعة الأجر. أما مؤشر صعوبة قياس التكرار فيغطي حماية العمال القانونية ضد الفصل بما في ذلك وجود مبررات تسمح بالفصل.

غير أن واقع القوانين في الجزائر صارمة و تعاني من جمود حاد إذ أن سوق العمالة يعاني من ضعف مرونته وعدم توفر الأمن المرن لحماية العمال من أصحاب العمل خاصة في القطاع غير الرسمي والذي يتم التصريح فيه بالكثير من العمال غير الدائمين، وساهمت في ذلك القوانين الصارمة التي تكون لها آثار جانبية خطيرة تضعف من حرية ممارسة الأنشطة وتضعف بالتالي القدرة التنافسية لهذه المؤسسات خاصة صغيرة الحجم ومن بين هذه الآثار: خلق فرص أقل للعمل، وصغر حجم الشركات، وضعف الاستثمار في البحث والتطوير، وارتفاع معدلات البطالة وأيضا تقادم المهارات وعدم تجديدها، وهذا ما يقلل من القدرة التنافسية للمؤسسة وبالتالي تقلل من نمو الإنتاجية، والشكل التالي يوضح مؤشرات كفاءة سوق العمالة الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمية:

شكل رقم (06) : مؤشرات كفاءة سوق العمالة الجزائري في ظل التنافسية الاقتصادية و ترتيبه انطلاقا من المؤشرات لسنة 2012/2011

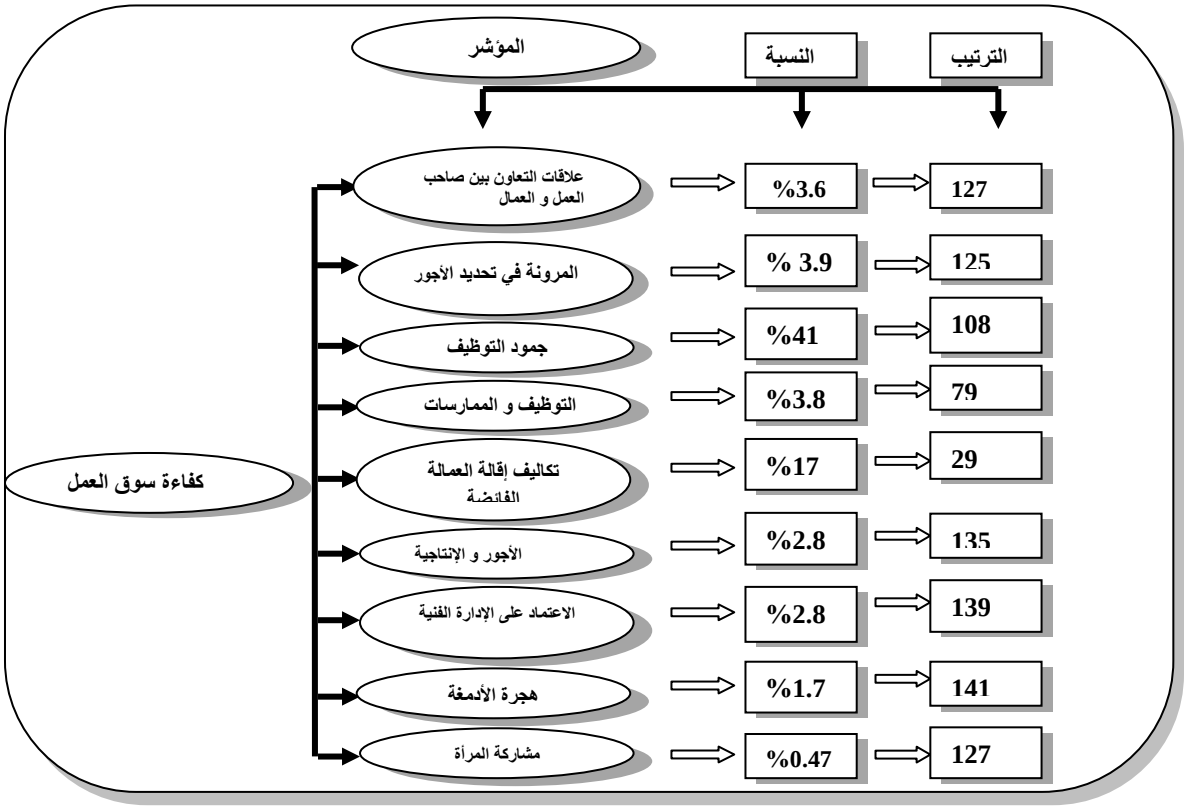

المصدر :الشكل من إنجاز الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي :

Africa Commission," The Africa Competitiveness Report 2011/2012" , World Economic Forum, the World Bank and the African Development Bank , 2011, p 125. (بتصرف مع الترجمة)

والشكل السابق يوضح انه حتى يواكب سوق العمالة الجزائري متطلبات التنافسية وخصائصها عليه أن يتمتع بجانب من الكفاءة العالية، هذه الأخيرة تجعل اقتصاد الدولة في نفس الوقت يكتسب قدرة تنافسية تتمثل في جودة اليد العاملة المبتكرة والماهرة، وحتى يتمتع بكفاءة يجب أن يكون على درجة عالية من المرونة .

3- النهوض بالتعليم الجامعي والتدريب بغرض مواكبة احتياجات السوق: إن التوجه نحو اكتساب قدرة تنافسية فرض على الحكومة الاهتمام الزائد بالتعليم والتدريب ذلك لأن العنصر البشري في عصر التكنولوجيا أصبح موردا استراتيجيا يمنح التفوق والريادة إذ تم الاستثمار فيه، و هذا ما يفسر الأثر السلبي للتنافسية على سوق العمل فلقد كان تسريح العمال يرجع بالدرجة الأولى لضعف مهارة القوى العاملة، وأيضا ضعف مستواها التعليمي إذ أن محددات التنافسية العالمية لم تعد مرتبطة بتكلفة العوامل وتوفير الموارد الأولية فحسب بل تعدتها إلى أبعد من ذلك لتشمل نوعية الهياكل الارتكازية والطاقات التقنية والتنظيمية والإدارية للتحكم واكتساب التكنولوجيا والتقنية الحديثة والتكيف المرن معها.

والشكل التالي يوضح ما للتعليم من أهمية تتمثل في المخرجات التعليمية المؤهلة و المدربة والمسايرة لسوق العمالة في بيئة تتسم بتنافسية شديدة:

شكل رقم (07) : أهمية التعليم في بيئة تنافسية و انعكاسها على سوق العمالة

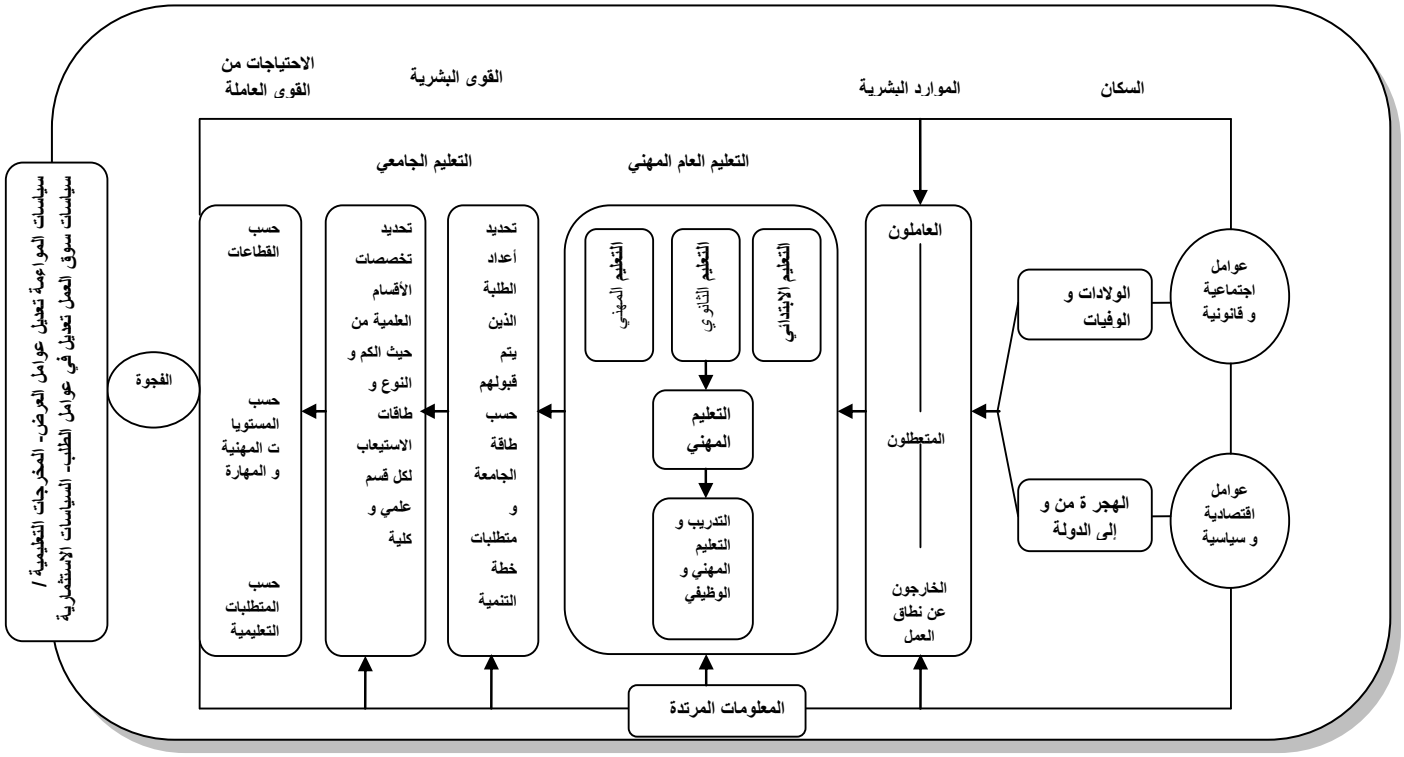

المصدر: حسين الدوري، "الإدارة الإستراتيجية و التميز الإداري"، بحوث و أوراق عمل بعنوان: "الإدارة الإستراتيجية و دعم القدرات التنافسية للمؤسسات العربية العامة و الخاصة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص 286.

انطلاقا من الشكل يتضح أن التعليم الجامعي بمختلف تخصصاته المواتية لمتطلبات البيئة التنافسية وخاصة إذا كانت الشريحة الجامعية من العمالة مدربة فهذا سيكسب السوق كفاءة تعمل على تقليص الفجوة بين العنصرين- السوق والعمالة-، أما إذا كان العكس فالفجوة تتعمق وبالتالي ستنخفض القدرة التنافسية للبلد ما يؤثر سلبا على الاقتصاد، و يعتبر تقهقر التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد، و لم تعد التنافسية حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى وتنمو أو الأفراد ليحضوا بفرص العمل بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة و زيادة مستويات معيشة أفرادها [29].

والجزائر من بين دول العالم تحاول تحسين وضعية التعليم الجامعي والتدريب ذلك لأن الاندماج في الاقتصاد العالمي وما فرضه على اقتصادها من التعامل مع عولمة الأسواق، وتسارع التقدم العلمي والمعرفي والتقني، وما تتطلبه احتياجات سوق العمالة بما يتماشى ومتطلبات التنافسية بكفاءة لن يتحقق إلا من خلال توفر قوى عاملة ذات قدرات علمية ومعارف فنية وتقنية قادرة على الابتكار والإبداع، ويتضح توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي في الجزائر بين 2005-2008 في الجدول الآتي:

جدول رقم (05) : توزيع السكان المشتغلين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	2005		2006		2007		2008	
بدون مستوى	1009	%12.54	1238	%14.0	1064	%12.4	975	%10.7
الابتدائي/أمي	1946	%24.19	2183	%24.6	1952	%22.7	2032	%22.2
المتوسط	2495	%31.02	2707	%30.5	2673	%31.1	3135	%34.5
الثانوي	1734	%21.56	1863	%20.7	1836	%21.4	1929	%21.1
الجامعي	860	%10.69	906	%10.2	1069	%12.4	1057	%11.6
المجموع	8044	%100	8868	%100	8594	%100	9145	%100

SOURCE : office National des statistiques, 2009, (بتصرف مع الترجمة).

هذه النسب تعبر عن تطور جديد، ففي عام 2008 ولأول مرة تتجاوز نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية نسبة البطالة لدى الفئات من دون تحصيل علمي والمضاف إليها الفئة ذات التعليم الابتدائي، هذه الوضعية العميقة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، حيث إن البطالة بين فئة المتعلمين أصبحت من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية ذلك لأنها تعبر عن وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل، وهذا ما ينتج عنه عدم التوافق بين المهارات والكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم والتدريب المهني.

لذلك تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة إلى تحسين جودة التعليم، ورفع معدلات الاستثمار الخاص في التنمية البشرية لما له من أهداف تنعكس على كفاءة سوق العمل والتي يمكن توضيحها فيما يأتي[30]: فرضت البيئة التنافسية والتكنولوجيا المتطورة على الحكومات أن تكون مضامين التعليم ومحتواه منسجمة مع أهداف واحتياجات سوق العمل والاهتمام بوضع استراتيجيات شاملة تربط بين نظم التعليم والتدريب في القطاعين العام والخاص ومتطلبات سوق العمالة الحديثة؛

✓ الارتقاء بمستويات الأداء النوعي لقطاعي التعليم والتدريب ذلك بالتمسك بمعايير أداء معينة، وقد يكون ذلك من خلال مؤسسات الاعتماد الأكاديمي والفني للالتزام بالجودة.

✓ زيادة نسبة الإنفاق على تحسين نوعية التعليم من الإنفاق على التعليم وتشجيع المبادرات الخاصة في هذا المجال و مبادرات المجتمع المدني؛

✓ إعادة هيكلة التخصصات العلمية على مستوى التعليم العالي ومعاهد وكليات التعليم التقني والفني بشكل منتظم وعلى نحو يستجيب و متطلبات سوق العمالة، والتركيز خاصة على برامج التكنولوجية والهندسية والرياضيات والفيزياء نظرا لما لها من أهمية على المساهمة المباشرة في اختراع و ابتكار تكنولوجيات جديدة...الخ؛

✓ كانت محتويات التعليم في السابق تعتمد على النمط التلقيني النظري لكن نظرا للتواجد في بيئة تنافسية يعتبر الابتكار والإبداع ركيزة أساسية لتنميتها ما دفعها إلى اللجوء إلى النمط التحليلي الذي يهدف إلى تطوير التفكير الإبداعي والابتكاري الذي يؤدي إلى اكتشاف المعرفة ولا يقتصر على

تلقينها فحسب وهذا ما يدعو إلى تغيير أساليب التدريس، وتوفير الإمكانيات التقنية الحديثة للرفع من كفاءة النظام التعليمي؛

✓ زيادة مرونة نظم التدريب وقدرتها على الاستجابة السريعة لاحتياجات سوق العمل من خلال زيادة اللامركزية على مستوى المؤسسات؛

✓ تعزيز دور الجامعات في مجال البحث والتطوير المتعلقة بالأولويات الإنمائية وزيادة القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

خـــاتمـة:

شكلت التغيرات العالمية والمتسارعة منذ أواخر القرن الماضي نمطا اقتصاديا عالميا جديدا، أصبحت فيه الميزة التنافسية حتمية تولي الدول اهتماما كبيرا لتحقيقها، من خلال الاعتماد على مجموعة من السياسات والآليات التي تسمح لها بتنمية واستغلال إمكانياتها، والتميز عن منافسيها في الأسواق الدولية.

والجزائر وإن حاولت جاهدة الاندماج عالميا من خلال انتهاجها جملة من السياسات الداعمة لتحسين القدرة التنافسية إلا أن ذلك لم ينعكس على تحسين وضعيتها، إذ أنها تصنف من بين الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة، وهذا ما دفعها إلى أن تتخذ على عاتقها سلسلة من الإصلاحات لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، إلا أن ذلك كانت له أثار عديدة شملت جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة سوق العمالة، فمن خلال هذه الدراسة أَستخلصُ أن التسارع نحو اكتساب قدرة على تطوير الإنتاج والاستفادة ما أمكن من الفرص، وتفادي التهديدات لاكتساب قدرة تنافسية للاقتصاد يكون له آثار على العمل تتمثل في علاقة ليست طردية بالضرورة، ففي السابق كان لتدخل الدولة الأثر السلبي إذ أن العمالة كسلعة كان لها الاستخدام غير العقلاني من خلال المبالغة في فتح أبواب التشغيل، ما أدى إلى تشوهات في سوق العمالة نتيجة لزيادة التوقعات بطريقة غير موضوعية، من خلال تشجيع انتظار الحصول على الوظائف في القطاع العام، فالمفهوم التقليدي للعمالة كان يعطي الصيغة الاجتماعية أكثر منها كصيغة اقتصادية الأمر الذي أرهق ميزانية الدولة ومؤسساتها العمومية من خلال سياسة توظيف مقنعة تفضي إلى عمالة فائضة، غير أن التنافسية وما تتتميز به من تطور تكنولوجي ومعرفي غير المفاهيم التقليدية لسوق العمل لتحل محلها أخرى جديدة تتماشى والتغيرات الحاصلة، والجزائر خلال السنوات الأخيرة حققت إنجازات في مجال الاستقرار الكلي ولكن يعود الفضل في ذلك إلى رفع الإنفاق الحكومي بوتيرة متسارعة كأداة لتشجيع و تحفيز النمو الاقتصادي، ودعم التشغيل من خلال عدة برامج وأجهزة خاصة لتخفيف حدّة البطالة، وإن كانت هذه الأخيرة غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها من جهة، والمناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة من جهة أخرى، وبالتالي فهي معرضة للزوال بمجرد نقص في مداخيل الدولة كونها تعتمد في نفقاتها العامة على عائدات المحروقات وهذا الأخير في دبدب مستمر.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فانه سيتم اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وإكساب سوق العمل مرونة تجعله قادرا على امتصاص الآثار المتوقع حدوثها وذلك في النقاط الآتية –على سبيل الذكر لا الحصر–:

✓ تحرير التجارة كشرط أول لتنويع الإنتاج والصادرات ورفع المستوى العام للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي، والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة لما لهما من قدرة على ترقية الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي بدلا من الاعتماد على الاقتصاد الريعي، و بالتالي تدعيم القطاعات الاقتصادية للقيام بدورها في توفير مناصب عمل جديدة؛

✓ الربط بين أهداف الإستراتيجية التنموية، والسياسات الاقتصادية، وسوق العمل، ومتطلبات الاقتصاد الجديد. وهذا لن يتحقق إلا بالربط بين برامج التعليم والتكوين ومخرجاته مع احتياجات سوق العمل وضرورة زيادة مخصصات البحث والتنمية من ميزانية الدولة؛

✓ اعتماد الدولة إستراتيجية تنموية مبنية على اقتصاد السوق تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل اللائق، و سعيها إلى رفع إنتاجية العمل من خلال الرفع من إنتاجية كل عوامل الإنتاج سواء الرأسمالية أو التكنولوجية وهذا يتطلب تحسين الإجراءات الإدارية وتوفير إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين أدائها لاكتساب قدرة تنافسية ذلك لأنها تقوم بدور رئيسي ورائد في توفير فرص العمل إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة.

الهوامش:

1- IMD, "world competitiveness yearbook", 2003, P702.(بتصرف مع الترجمة) .

(*) IMD من أهم المعاهد الأكاديمية التي اهتمت بمجال التنافسية العالمية و يبرز اهتمامها بمجال التنافسية العالمية في إصدارها سنويا للكتاب السنوي (التحليل قدرة الدولة المتنافسة) للتنافسية العالمية the world Competitiveness yearbook منذ عام 1989 بسويسرا.

2-Irina Travkina, Manuela Tvaronavicien, "An Investigation Into Relative Competitiveness Of International Trade : The Case Of Lithuania"_, 6th International Scientific Conference, Business And Management, Gediminas Technical University, Vilnius, 13–14 May 2010, p 505. (بتصرف مع الترجمة)

3- Michel Deboneuil et Lionel Fontaine, "compétitivité", la documentation français, Paris, 2003, P13. (بتصرف مع الترجمة)

(**)OCDE : Organisation de cooperation et développement Economique.

4- CNUCED, Liens entre la concurrence, "la compétitivité et le développement", note thématique, Genève, 23 /05/2002, P03. (بتصرف مع الترجمة)

5- http://www.competitiveness.gou.jo/arabic /competitiveness concept.php, consulté le : 25−12−2011, (بتصرف مع الترجمة)

6- علال بن ثابت، "متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسيا، دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة"، الملتقى الدولي:"آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة سطيف، 13−14 نوفمبر 2006، ص03.

7- محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية و قياسها"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، ص 3.

8- Professor Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2010–2011",World Economic Forum Editor, Geneva, Switzerland 2010, p 03- 08, (بتصرف مع الترجمة)

9- عبد اللطيف بن اشنهو، "مدخل إلى الاقتصاد السياسي"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص86.

(***) بمن فيهم الأشخاص الذين يتجاوزون عمرا محددا وكانوا أثناء الفترة المرجعية في حالة عمالة باجر أو يعملون لحسابهم الخاص أو لديهم عمل ولكنهم لا يعملون والمتعطلين.

10-مدحت القريش، "اقتصاديات العمل"، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 24.

11-البشير عبد الكريم، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، السداسي الأول، الشلف، 2009، ص 177 .

12- محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، ط 1، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 141.

13- حازم الببلاوي، " سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية "، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي- 2002، ص 58 (بتصرف).

14-Economy overview, http://www.algeria.enbassy.sofia.org, consulté le: 07-06-2011 (بتصرف مع الترجمة)

15-حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

16- علال بن ثابت، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

17- Lena Tsipouri, "flexibility and competitive labour market flexibility, Innovation and organization performance (Flex_com)", Final report: "Improving the socio-economic knowledge base of FP5", DG Research European commission, National and Kapodistrian University of Athens, Greece, September 2005, p ix. (بتصرف مع الترجمة)

(****) **أنواع المرونة** : المرونة الفنية (الوظيفية)، المرونة العددية، مرونة العقد، المرونة الخارجية، المرونة الداخلية، مرونة الدفع، مرونة المكان .

Flexibility (types): Numerical, functional, contract, internal, external, pay, spatial

18 - Is labour market flexibility the key to économic competitiveness : http :ec.europa.eu/research/social.sciencycon, consulté le : 10-12-2011 (بتصرف مع الترجمة)

19- Conseil de la science et de la technologie, "l´entreprise innovante au Québec", le clés de succès, 1998, (بتصرف مع الترجمة)

20- باري ميركن، المستويات السكانية و توجهات المنطقة العربية و سياستها و الإمكانات المتاحة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، الأمم المتحدة الإنمائية، ص 34.

21-Lahcen Achy, " Unemployment for Bad Jobs, Employment Challenges in the Maghreb", Number 23, Carnegie Middle East Center Carnegie, Endowment for International Peace, Washington, June 2010, p 07, (بتصرف مع الترجمة)

22 -Idem, p 09 .

23- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

24- أحمية سليمان، "السياسة العامة في مكافحة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر "، الملتقى العلمي حول: "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، بجامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26 و 27 أفريل 2009.

25- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 264.

26- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

27-البنك الدولي للإنشاء والتعمير، " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011"، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2010، ص5.

28- نفسه، ص 16 .

29- محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره.

30- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 109.